مواصلة هبوط النفط ستفقدها مزيداً من الخسائر

87 مليار دولار خسائر رأسمالية لأسواق الخليج

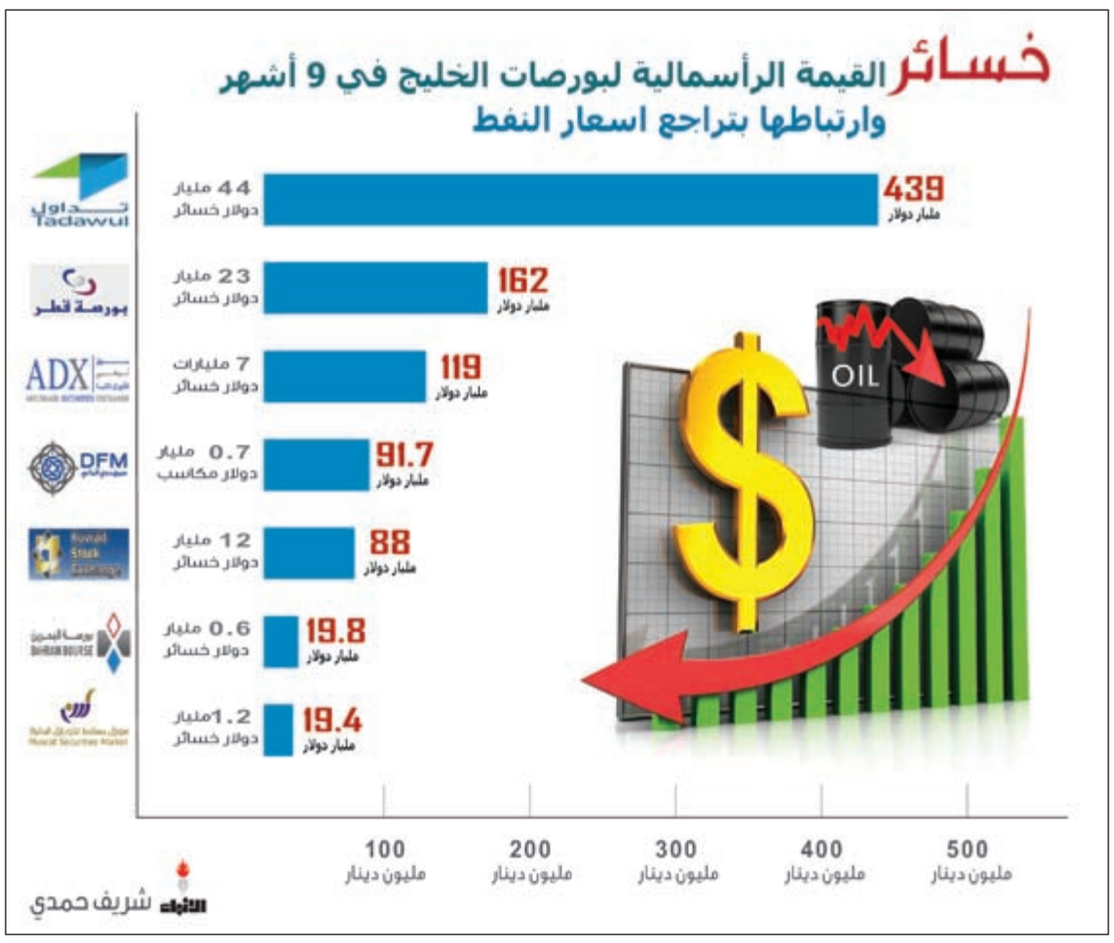

شريف حمدي

التهمت خسائر النفط في الربع الثالث المكاسب الرأسمالية التي حققتها أغلب أسواق الخليج حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي، وتحولت جميع الأسواق - عدا سوق دبي - إلى المنطقة الحمراء، إذ بلغ إجمالي الخسائر منذ بداية العام وحتى 30 سبتمبر الماضي نحو 87 مليار دولار.

وتعرض «الأنباء» إحصائية أعدتها استنادا للأرقام الواردة في تقرير كامكو لإقفالات الأسواق في 30 سبتمبر 2015، حول القيمة الرأسمالية للبورصات الخليجية، وتظهر ما يلي:

● كان لخسائر النفط خلال الربع الثالث من العام الحالي والتي تقدر بـ24٪ (انخفاض الأسعار من 63 دولار للبرميل إلى 48 دولارا) الدور الأكبر في تحول مسار الأسواق الخليجية بنهاية الـ9 أشهر من المكاسب إلى الخسائر الرأسمالية خاصة أسواق مثل السعودي وأبوظبي ومسقط.

● جاءت بورصة قطر في صدارة الأسواق الخاسرة بـ12,2٪، حيث بلغت القيمة الرأسمالية للسوق القطري بنهاية تعاملات 30 سبتمبر 2015 نحو 162 مليار دولار هبوطا من 185 مليارا في بداية العام الحالي، أي تراجعت بـ23 مليار دولار، وكان لافتا أن خسائر السوق الرأسمالية زادت في آخر 3 أشهر بـ10 مليارات دولار بعد سجلت أسعار النفط أدنى مستوياتها في نحو 6 أعوام.

بورصتا الكويت وقطر.. أكبر الخاسرين في 2015 بتراجع 12٪

"السعودي" خسر 44 مليار دولار تشكل 9٪ من قيمته الرأسمالية

إجمالي القيمة الرأسمالية لبورصات الخليج تراجع إلى ما دون تريليون دولار

● بورصة الكويت هي ثاني أكبر الخاسرين بين أسواق الأسهم الخليجية بنسبة انخفاض تصل إلى 12٪، بعد ان خسرت 12 مليار دولار من قيمتها الرأسمالية في 30 سبتمبر الماضي، إذ استقرت عند قرابة 88 مليار دولار بعد أن استهلت العام بنحو 100 مليار دولار، علما بأن الاستمرار في تحقيق الخسائر الرأسمالية هوى بالبورصة الكويتية للمرتبة الخامسة بين أسواق الخليج بعد أن تقدمت عليها بورصة دبي لتحتل المرتبة الرابعة.

وتتأثر البورصة الكويتية منذ بداية 2015 بعدة عوامل سلبية تلتهم القيمة الرأسمالية بشكل لافت، وابرز هذه العوامل شبه انعدام الثقة بالسوق، مما دفع الأموال الكويتية للهجرة إلى أسواق أخرى، وتأثرها الكبير كباقي أسواق الخليج بتراجع أسعار النفط.

● حل السوق السعودي بالمركز الثالث من حيث الخسائر الرأسمالية بنحو 44 مليار دولار تشكل 9٪ خسائر منذ بداية العام الحالي، وكان لافتا أن خسائر السوق السعودي الفعلية تقارب 92 مليار دولار، حيث استقر بنهاية النصف الأول عند 531 مليار دولار، ولكنه تراجع بنهاية الربع الثالث إلى 439 مليار دولار بتراجع من 483 مليارا في بداية العام، ومع هذا الانخفاض حافظ السوق السعودي على صدارته لأسواق الخليج من حجم القيمة الرأسمالية التي تشكل نحو 47٪ من إجمالي القيم الرأسمالية للبورصات الخليجية البالغة نحو تريليون دولار.

● سوق البحرين (أقل قيمة رأسمالية بين أسواق الخليج) شهد تراجعا بنسبة 5,7٪ بخسارته 1,2 مليار دولار ليستقر بنهاية الـ9 أشهر الأولى من العام الحالي عند 19,8 مليار دولار.

● حقق سوق أبوظبي خسائر رأسمالية بنسبة 5,4٪ بنهاية التسعة أشهر، إذ استقرت القيمة عند 119 مليار دولار هبوطا من 126 مليارا في بداية العام، بخسائر تقدر بـ7 مليارات دولار تحققت جميعا في الربع الثالث (آخر 3 أشهر) تأثرا بالتراجع الحاد في أسعار النفط بالسوق العالمي.

● انخفض سوق مسقط بنسبة 3٪ بعد أن كان من الأسواق الرابحة في 30 يونيو الماضي، وبلغت خسائر السوق 0,6 مليار دولار ليستقر عند 19,4 مليار دولار بعد أن بدأ العام بـ20 مليار دولار.

● يعد سوق دبي المالي الرابح الوحيد بين أسواق الخليج بنهاية الـ9 أشهر وذلك بنسبة 0,7، حيث ارتفعت القيمة الرأسمالية إلى 91,7 مليار دولار ارتفاعا من 91 مليارا في بداية العام.

ويظهر مما سبق أن استمرار انخفاض أسعار النفط والذي هوى مجددا دون مستوى الـ50 دولارا للبرميل بعد أن تجاوزه ملامسا الـ54 دولارا مؤخرا، سيظل خطر يهدد القيمة الرأسمالية لأسواق المال الخليجية التي تراجعت إلى ما دون تريليون دولار بعد أن كانت في بداية 2015 أعلى من ذلك.

انخفاض الدينار بدأ يؤثر على مشتريات الضروريات

نار الأسعار تحرق جيوب المواطنين
80٪ زيادة على السلع الغذائية بشهر واحد!

محمود فاروق

بدأت نسبة الزيادة في أسعار السلع الغذائية تضرب جيوب المواطنين والمقيمين، اذ كشف تحقيق ميداني أجرته «الأنباء» أنه في خلال شهر واحد، ارتفعت أسعار 60 سلعة أساسية بين 15٪ و 80٪، في وقت تنخفض اسعار هذه السلع عالميا.

وهناك بعض السلع التي قفزت أسعارها ثلاثة أضعاف، اذ ارتفع سعر كيلو الطماطم من 345 فلسا إلى 955 فلسا وبنسبة 177٪، والخيار من 150 إلى 590 فلسا، وبنسبة 293٪.

وعلى هذا الأساس، فإن الأسرة التي كانت تدفع مبلغا متوسطا 100 دينار خلال شهر اغسطس لشراء حزمة سلع أساسية، أصبحت تدفع 180 دينارا للسلع نفسها، في وقت تحتاج فيه لشراء مستلزمات أخرى مدرسية وغيرها. ولا شك ان انخفاض قيمة الدينار منذ بداية السنة بنسبة 2,8٪ مقابل العملة الأميركية لعب دورا في ظهور هذا الغلاء بشكل أو بأخر.

ومن خلال عمل ميداني سألت «الأنباء» مسؤولي بعض الجمعيات التعاونيات وجهات رقابية للتوصل إلى أسباب الارتفاع المفاجئ للسلع، فجاءت الاجابة كالتالي:

1 ـ ارتفاع أسعار الشحن وبالتالي تحميلها على المستهلك.

2 ـ احتكار التجار للسلع الغذائية الرئيسية.

3 ـ تذبذب أسعار صرف الدولار.

4 ـ عدم التدخل او تثبيت جدول الأسعار اليومي للسلع.

5 ـ ارتفاع اسعار المحروقات (الديزل ـ الكيروسين) خلال الشهر.

6 ـ اتساع دائرة الحرب في المنطقة مما دعا شركات إلى تغيير مساراتها، وما نتج عنها من شائعات ومضاربات على السلع استغلها التجار لصالحهم.

7 ـ تحميل الخسائر التي لحقت ببعض السلع نتيجة تأخر تفريغها من الشحن على المواطن.

وكانت «الأنباء» نشرت تقريرا خاصا عن موافقة لجنة الأسعار التي ترأسها وزارة التجارة وعضوية جهات اخرى، على ارتفاع 888 سلعة غذائية لشركات أغذية محلية بناء على مبررات قدمتها الشركات للوزارة.

وبحسب آخر بيانات اظهرها تقرير بنك الكويت الوطني تبين ارتفاع معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية ليصل الى 2,3٪ على أساس سنوي في ابريل من 1,7٪ في شهر مارس، بينما تراجعت أسعار المواد الغذائية العالمية بواقع 20,6٪ على أساس سنوي. وقد بلغ التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية أعلى مستوى له منذ سنتين.

ما كنت تشتريه بـ 100 دينار.. أصبح بـ 180 الآن ومرشح للزيادة

ارتفاع أسعار 60 سلعة أساسية بين 15٪ و 80٪ رغم انخفاض السلع عالميا

م	السلعة	شهر أغسطس (فلس)	شهر سبتمبر (فلس)
1	الطماطم	345	955
2	الخيار	150	590
3	بطاطس	455	720
4	عصير محلى	225	450
5	مربى	290	380
6	دجاج مجمد	720	890
7	معلبات متنوعة	450	890
8	البان	650	880
9	رز	880	1,175
10	سكر	220	260
11	زيت	990	1,350

الكويت الأعلى بالأسعار

وذكرت دراسة لشركة ماستركارد أن الكويت تعتبر أعلى دول الخليج ارتفاعا في اسعار السلع، اذ بينت الدراسة أن أسعار بعض السلع تبلغ ضعف مثيلاتها في الأسواق الخليجية ومنها أحد أنواع الزيوت بلغ سعره في الكويت دينارا و370 فلسا بينما نفس النوع يباع في البحرين بما يعادل العملة الكويتية بسعر 714 فلسا، وكذلك أحد أنواع مساحيق الغسيل يباع في الكويت بسعر دينار و800 فلس في حين لا يتجاوز سعره في البحرين 555 فلسا.

بين 24 و 32 مليار دولار ستشهد إغلاقا ماليا بـ 2016

46٪ من مشاريع الكويت ستحظى بالتمويل

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان الكويت تتولى قيادة سوق لعقود مشاريع وصفقات تمويل في المنطقة في 2016 تصل قيمتها الى 48 مليار دولار، مشيرة الى أن قطاع الكهرباء والماء سيستحوذ على القسط الاكبر من فرص التمويل، وان إمكانية تمويل مشاريع في هذا القطاع تصل الى 22 مليار دولار أو ما نسبته 46٪ من إجمالي المشاريع التي ستحظى بالتمويل.

ونظرا إلى الميول السلبية السائدة حاليا في سوق المشاريع والتي تزامنت مع صعوبات الحصول على تمويل، قالت المجلة ان من المستبعد توفير القيمة التمويلية بالكامل، وتوقعت ان يحقق الكثير من المشاريع المحتاجة للتمويل تقدما، ولكن المجلة رأت ان الارقام النهائية للتمويل ستتراوح بين و إلى 32 مليار دولار من إجمالي قيمة المشاريع التي ستشهد إغلاقا ماليا، فيما ستحصل البقية على التمويل المطلوب في 2017.

وفي هذا السياق، توقع مستشار مالي متخصص في تمويل المشاريع في دبي أن ينخفض حجم تمويل المشاريع في 2016، مشيرا إلى أن السبب يكمن في القيود التي باتت تخضع لها السيولة فضلا عن تحفظ يتسم به القطاع الحكومي تجاه الإنفاق.

ولكن المجلة اشادت من ناحية اخرى بالسرعة التي واكبت تنفيذ المشاريع الهامة في الكويت خلال 2015، وأعربت عن اعتقادها بأن نجاح برامج مشاريع الشراكة بين القطاعين سيكون عاملا بارزا في تمويل المشاريع لعام 2016.

وقالت ان ما يعزز هذا التقدم ما يتمتع به النظام المصرفي الكويتي من سيولة عالية، رغبة في التمويل، معتبرة هذا الامر بشير خير ومدعاة للتفاؤل فيما يخص تمويل المشاريع في الكويت في 2016.